CCW/CONF.IV/SR.3

5 June 2012
Arabic
Original: French

المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

جنيف، ١٤-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد **غانيف** ..... (بلغاريا)

المحتويات

تبادل عام للآراء *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل *خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة* إلى وحدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات هذا المؤتمر في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية المؤتمر بأمد وجيز.

(A) GE.11-64674 010612 050612

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

تبادل عام للآراء *(تابع)*

١- **السيد المزروعي** (الإمارات العربية المتحدة) أشاد بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة بلا كلل من أجل تحقيق الهدف ذي الأولوية المتمثل في عالمية اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكولات الملحقة بها، لكنه دعا في هذا الصدد إلى مضاعفة الجهود على الصعيد الإقليمي. وتعمل دولة الإمارات العربية المتحدة من جهتها مع شركائها الدوليين من أجل تعزيز وتشجيع تنفيذ هذه الصكوك ومن أجل الاحترام الدولي للمبادئ المكرسة فيها والتعاون وتبادل الخبرات بين الدول الأطراف. كما يولي البلد أهمية كبرى للمساعدة الإنسانية للضحايا، ويشارك في عدد من المشاريع في مختلف أرجاء العالم ترمي إلى تخفيف معاناة السكان المعرضين للذخائر غير المنفجرة وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، وبخاصة في لبنان وأفغانستان.

٢- وأضاف أن الإمارات العربية المتحدة، وقد تابعت باهتمام كبير أعمال فريق الخبراء الحكوميين بشأن المفاوضات لوضع بروتوكول سادس محتمل بشأن الذخائر العنقودية، لاحظت وجود إرادة سياسية حقيقية لتحقيق النجاح تبعث على الأمل في أن تفضي العملية إلى نص متوازن. وستواصل الإمارات العمل مع جميع آليات الأمم المتحدة ومؤسساتها من أجل نزع السلاح ولتحقيق السلم على الصعد السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، ومن أجل تخفيف أثر الحروب والنزاعات.

٣- **السيد هوفمان** (ألمانيا) قال إن اتفاقية الأسلحة التقليدية والبروتوكولات الملحقة بها توفر وسيلة حديثة ومرنة لمواجهة التقدم الحاصل في تكنولوجيا الأسلحة ولإعمال وتطوير القضايا الإنسانية النبيلة الواردة في ديباجة الاتفاقية مع تحديد نطاق الضرورات العسكرية المشروعة على النحو المعترف به في القانون الإنساني الدولي. وتعتزم ألمانيا، الملتزمة للغاية بالاتفاقية، التقدم باقتراحات مفصلة إلى المؤتمر الاستعراضي الرابع ترمي بصفة خاصة إلى تكليف خبراء مرة أخرى بمعالجة مسألة الألغام غير الألغام المضادة للأفراد، وتكريس يوم من اجتماع الخبراء لدراسة الخطر الذي ينطوي عليه استعمال الفسفور الأبيض كسلاح.

٤- وأضاف أن ألمانيا تدعم الجهود المبذولة لتحقيق عالمية الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها وترى في هذا الصدد أن ورقات البحث والتدبر التي أعدتها وحدة دعم التنفيذ، وكذلك التقرير المتعلق ببرنامج الرعاية (CCW/CONF.IV/7) وثائق مفيدة. وتشدد كذلك على أهمية ورقة العمل التي قدمتها كندا خلال اجتماع فريق الخبراء الحكوميين في آب/أغسطس ٢٠١١ (CCW/GGE/2011-III/WP.4) بخصوص الاجتماعات التي تُعقَد في

إطار الاتفاقية، وهدفها ضمان استخدام الموارد المتوفرة والوقت الثمين المخصص لهذه الاجتماعات، الرسمية وغير الرسمية، بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

٥- وقال فيما يتصل بمشروع البروتوكول المتعلق بالذخائر العنقودية الذي قدمه رئيس فريق الخبراء الحكوميين (CCW/GGE/2011-III/1) إن ألمانيا، إذ تلاحظ بارتياح حذف الأحكام التي كانت ستأذن للأطراف بإرجاء الوفاء بالالتزامات المتعلقة بنقل الأسلحة المحظورة، تعتبر هذا النص مع ذلك أقل بكثير مما كانت تتمناه - أي إقرار حظر شامل لنقل تلك الأسلحة في هذه المرحلة. إنها تعتقد أن النص المغاير الذي قدمه كل من المكسيك والنرويج والنمسا (CCW/GGE/2011-III/WP.1/Rev.1) يتضمن عناصر ينبغي أن ترد في النص النهائي. ولا تزال ألمانيا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي على استعداد للبحث عن حل وسط بخصوص بروتوكول شامل لحظر وتقييد الذخائر العنقودية في إطار الاتفاقية يتضمن أحكاماً أشد صرامة بشأن القضاء عليها ومساعدة الضحايا. ومن الأهمية بما كان أن يتماشى هذا البروتوكول، روحاً ونصاً، مع اتفاقية الذخائر العنقودية وأن يشكل مرحلة انتقالية على درب الحظر الشامل لتلك الذخائر ولاستعمالها في المستقبل. وينبغي النص على الالتزام بشكل صريح في شرط متعلق ببذل قصارى الجهود يضع خريطة طريق للتوصل إلى أحكام الحظر الشامل وفقاً للمعايير الواردة في اتفاقية الذخائر العنقودية. وحث السيد هوفمان الوفود بإلحاح على أن تأخذ في الاعتبار بكثير من الاهتمام وجهة نظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن المسائل قيد النظر، ولا سيما جوهر المشكل الإنساني الأساسي الناجم عن الذخائر العنقودية، أي أنها عشوائية الأثر.

٦- **السيد كور** (آيرلندا) أشاد بما أنجزته وحدة دعم التنفيذ ورحَّب بالاقتراح الداعي إلى تركيز العمل على تعزيز الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها وتنفيذها وتحقيق عالميتها. وقال إنه ينتظر بفارغ الصبر المناقشات بشأن ورقة العمل التي هي من أكثر الورقات فائدة والتي قدمتها كندا بشأن أساليب العمل في المستقبل (CCW/GGE/2011-III/WP.4). أمّا مسألة الألغام غير الألغام المضادة للأفراد، التي لم تُعالَج بالشكل المناسب في سياق البروتوكول الثاني المعدل، فتستحق بدورها أن تشكل موضوع صك جديد ينظم استعمالها.

٧- وأضاف أن أحد أبرز جوانب العمل الذي جرى في سياق الاتفاقية خلال الأعوام الخمسة الماضية هو تنفيذ البروتوكول الخامس: فقد أنشئت آليات للحد من خطر إفراز متفجرات من مخلفات الحرب ولضمان إزالتها بسرعة ولمساعدة الضحايا؛ ووُضِع نظام شامل لتقديم التقارير الوطنية؛ وعُيِّن منسقون مواضيعيون وتقرر عقد اجتماعات سنوية للخبراء. وقد ساهمت آيرلندا بطرق شتى، ولا سيما بتوفير منسق للتعاون والمساعدة وبإطلاعها الأطراف على التدابير التي اتخذتها قوات الدفاع الآيرلندية لتنفيذ البروتوكول.

٨- ومضى يقول إن موقف آيرلندا بخصوص مشروع البروتوكول السادس المتوقع (CCW/GGE/2011-III/1) يتمثل في أن يشكل أساساً مقبولاً لمواصلة المفاوضات. غير أن

آيرلندا، رغم وجود شرط بذل قصارى الجهود والأحكام المتعلقة بإزالة المخلفات من الذخائر العنقودية، لديها بعض التحفظات فيما يتعلق على وجه الخصوص بإدراج فترة طويلة يجوز خلالها للأطراف إرجاء الامتثال لحكم الحظر المنطبق على الذخائر العنقودية وكذلك بحصر الحظر المطلق والفوري على الذخائر المنتجة قبل عام ١٩٨٠ دون سواها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتوافق أي بروتوكول قد يُعتمَد في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية مع اتفاقية الذخائر العنقودية وأن يكمِّلها. ولن تنضم آيرلندا إلى صك جديد ما لم يقدم قيمة مضافة ويحدِث الفارق حقاً في مجال تقليص عدد الضحايا المدنيين في النزاعات المسلحة في المستقبل. وختاماً، ينبغي قَطعاً أن تنجح المفاوضات بنهاية المؤتمر الاستعراضي الرابع.

٩- **السيد العلي** (قطر) لاحظ بأسف أن النفقات العسكرية على صعيد العالم ما انفكّت ترتفع حيث وصلت إلى مبالغ خيالية وأن المسؤول عن هذا الارتفاع في كثير من الحالات بلدان يعيش أغلب سكانها تحت خط الفقر. ومدعاة القلق على وجه الخصوص أن المدنيين يعانون أكثر من العسكريين، خلال النزاعات وبعدها، من استعمال أسلحة مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وهو ما تحاربه تحديداً اتفاقية الأسلحة التقليدية والبروتوكولات الملحقة بها. أمّا قطر، فتفضل التركيز على تقدم البلد وتنميته ولا تقتني أو تخزن إلا الأسلحة التقليدية التي تحتاج إليها لضمان أمنها وسيادتها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ ولا تعاني بلوى المتفجرات من مخلفات الحرب. غير أن قطر انضمت إلى اتفاقية الأسلحة التقليدية وإلى بروتوكولاتها الأول والثالث والرابع والخامس، وذلك للمساهمة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء على آفة الأسلحة التقليدية ذات الآثار المدمرة. وعلى الصعيد المحلي، اعتمدت قانوناً (القانون رقم ٤٠ الصادر في عام ٢٠٠٩) ينظم استيراد وتصدير الأسلحة والذخائر والمتفجرات. وتعمل لجنة وطنية لنزع السلاح وحظر الأسلحة، أنشئت بمقتضى قرار لمجلس الوزراء (رقمه ٢٦ وصدر في عام ٢٠٠٤)، على توعية السكان بالآثار المدمرة لأسلحة الدمار الشامل وبعض الأسلحة التقليدية وعلى تدريب الشباب وموظفي الجمارك والتفكير في العلاقة القائمة بين نزع السلاح والأمن الوطني والتنمية. وقد تعاونت هذه اللجنة أيضاً، مع جمعية الهلال الأحمر القطري، في إعداد بعض التقارير الوطنية المقدمة.

١٠- ولاحظ ممثل قطر بارتياح أن تحقيق عالمية الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها على الطريق الصحيح حيث قُدِّم ١٤ طلباً جديداً للانضمام إليها بعد مؤتمر الاستعراض الثالث. وأعرب عن أمله في أن تمكِّن أعمال المؤتمر الاستعراضي الرابع من تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ خطة العمل التي اعتُمِدت لهذا الغرض في المؤتمر الثالث. وستفعل قطر من ناحيتها كل ما في وسعها للمساهمة في هذه المسألة وكذلك في تحقيق أهداف الاتفاقية وبروتوكولاتها.

١١- **السيد دومينغو** (كوستاريكا) قال إن كوستاريكا، التي يشكل نزع السلاح وعدم الانتشار ركنين من أركان سياستها الخارجية، تشارك بنشاط في المفاوضات بشأن صكوك قانونية تنظم عمليات صنع واستعمال وتخزين ونقل الأسلحة ووسائل إيصالها. وتخوض هذه

المفاوضات دائماً واضعةً في اعتبارها ضرورة الحرص على حياة الإنسان وعدم المساس مطلقاً بمعايير القانون الإنساني الدولي الذي تلتزم به. وهي طرف في الاتفاقية وفي البروتوكولات الملحقة بها وكذلك في المادة الأولى المعدلة من الاتفاقية. وتدعم الجهود المبذولة لتحقيق عالمية هذه الصكوك البالغة الأهمية وتلاحظ بارتياح التقدم المحرز في هذا الصدد بعد المؤتمر الاستعراضي الثالث، وبخاصة انضمام عدة بلدان شقيقة في منطقة البحر الكاريبي.

١٢- وأضاف أنه ما من شك في أن معظم أعمال المؤتمر الرابع سيتركز على النظر في بروتوكول سادس بشأن الذخائر العنقودية واعتماده المحتمل. وكوستاريكا، من جانبها، تعتبر تطوير القانون الإنساني الدولي ونزع السلاح وعدم الانتشار عمليات متطورة تركز بالقدر ذاته على تعزيز حماية ضحايا النزاعات المسلحة وعلى أمن الدول. ولكن مشروع البروتوكول الذي أعده رئيس فريق الخبراء الحكوميين للمؤتمر الاستعراضي الرابع، فضلاً عن كونه لا يحظى بتوافق الآراء، يقوض مكتسبات القانون الإنساني الدولي عِوض تعزيزها. ولا يمكن إلا أن يعاني القانون الإنساني من النصوص من هذا القبيل، التي تناولت مداخلات الوفود خلال التبادل العام للآراء نواقصها ومضاعفاتها بإسهاب. إن كوستاريكا تريد أن تباشر المفاوضات بشأن هذا البروتوكول بروح بنّاءة، ولكن لا يمكنها أن ترضى بنص لا يأتي بأي تقدم، لا على صعيد القانون الإنساني الدولي ولا على صعيد نزع السلاح.

١٣- **السيد أكرم** (باكستان) أشار إلى أن باكستان طرف في الاتفاقية وفي البروتوكولات الخمسة الملحقة بها وتمتثل تماماً لأحكامها؛ وقد قدمت جميع التقارير المطلوبة في هذا الصدد، وتساهم بنشاط في عمليات إزالة الألغام الجارية في مختلف أرجاء العالم. والأطراف المتعاقدة السامية ينبغي أن تهتم في الوقت الراهن بتحقيق عالمية هذه النصوص وبتحسين مستوى تنفيذها، ربما كان ذلك بإدخال تعديلات جديدة على آليات تقديم التقارير من شأنها أن تخفف العبء على الدول.

١٤- وأضاف أن المؤتمر الاستعراضي الرابع سيكون مدعواً إلى التركيز على مشروع بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية. وباكستان، من ناحيتها لم تستعمل هذه الذخائر قط. غير أنها تعترف بجدواها العسكرية كوسيلة مشروعة للدفاع وتعي في نفس الوقت الآثار الإنسانية الخطيرة الناجمة عن استعمالها بعشوائية. وترى أن اتفاقية الأسلحة التقليدية، التي تقوم بكاملها على التوازن بين الشواغل الإنسانية والضرورات الأمنية، توفر الإطار المثالي لتسوية المشاكل التي تطرحها هذه الذخائر. وبهذه الروح، شاركت بنشاط في المفاوضات المتعلقة بمشروع بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية، ولكن لا مناص لها من الإشارة إلى أن النسخة الأخيرة من هذا المشروع، رغم كل الجهود التي بذلها رئيس فريق الخبراء الحكوميين، لا تراعي بالقدر الكافي دواعي القلق التي أعربت عنها خلال المفاوضات باكستان وكثير من البلدان الأخرى. وهذا النص يتضمن فعلاً بعض العناصر المتسمة بالتمييز التي قد توفر لبعض البلدان مزايا تجارية، كما أنه يعرض آجالاً ومواعيد اعتباطية وأحكاماً تقنية مجحفة تخدم

مصالح بعض الدول على حساب أخرى. وبالتالي، فإنه يقوض أحد المبادئ الأساسية للمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح، بصيغته التي وضعتها الجمعية العامة في الفقرة ٢٩ من الوثيقة الختامية التي اعتمدتها في نهاية دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لمسألة نزع السلاح. ورغم ذلك، تأمل باكستان أن تكون نتيجة الأعمال المتعلقة بالمسألة عادلة ومتوازنة ومن النوع الذي من شأنه أن يحد من الآثار الإنسانية للاستعمال العشوائي وغير المسؤول للذخائر العنقودية.

١٥- وقال إن التباين في الآراء لا يزال قائماً بين الدول الأطراف في الاتفاقية بخصوص الألغام غير الألغام المضادة للأفراد، سواء بشأن النطاق أو التعريفات أو عمليات النقل أو التعاون والمساعدة أو التفاصيل التقنية فيما يتعلق بصك محتمل بشأن هذه المسألة. وترى باكستان أن الألغام المضادة للمركبات تشكل وسائل دفاعية مشروعة وأن الأحكام القائمة في الاتفاقية والقانون الإنساني الدولي تكفي لمعالجة المشاكل التي يطرحها الاستعمال غير المسؤول لهذه الأسلحة.

١٦- ومضى يقول إنه تم إطلاق عدد من المبادرات الأخرى في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتقييد استعمال الأسلحة التقليدية. وباكستان، إذ تحترم تفضيل بعض الدول للتفاوض في صكوك دولية طموحة في هذا المجال، تؤكد، على غرار عدد من البلدان الأخرى، أن اتفاقية الأسلحة التقليدية ينبغي أن تبقي إطار الصكوك الجديدة فيما يتعلق بتقييد استعمال تلك الأسلحة، وسترفض الالتزام بمعاهدات أو ترتيبات توضع خارج هذا الإطار. وتجدر الإشارة إلى أنه تم التفاوض بشأن بعض المعاهدات الرامية إلى حظر فئات أخرى من الأسلحة التقليدية بعد أن عرف الوضع الأمني في أوروبا تغيراً جذرياً مع نهاية الحرب الباردة، في حين لم تعرف المناطق الأخرى من العالم تحولات من ذلك القبيل. وقد يكون من الحكمة بلا شك تجنب النظر في المؤتمر الاستعراضي الرابع في ترتيبات جديدة أو تعديلات جديدة للصكوك القائمة قد لا تحظى بتوافق الآراء. وقد يكون من الأفضل بكثير بذل الجهود من أجل تعزيز تنفيذ الصكوك القائمة.

١٧- **السيد ماكبرايد** (كندا) قال إن بلده يدعم منذ أمد طويل الأعمال التي تجري في إطار الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها. ويرى أن اتفاقية الأسلحة التقليدية فريدة من نوعها لأنها تضم مجموعة من الدول من مختلف مناطق العالم ولأنها مهمة بفضل أثرها الملموس بالنسبة للمدنيين والعسكريين ولأنها ذات قوة خاصة إذ توفر إطاراً يمكن للأطراف المتعاقدة السامية أن تجري ضمنه مفاوضات للتوصل إلى صكوك جديدة ملزمة قانوناً في مجال القانون الإنساني الدولي. ولكن هذه القوة ليست دائماً مرادفاً للنجاح: فاعتماد البروتوكول الخامس في عام ٢٠٠٣، أي منذ ما يقرب من ثماني سنوات، يشكل آخر نتيجة ملموسة سُجِّلت في هذا الصدد. ولقد أمضت الأطراف المتعاقدة السامية خلال هذه الفترة كثيراً من الوقت في بحث مسائل من قبيل الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية دون إحراز أي تقدم.

وبالتالي، فإن الإنجازات المحرَزة تحققت خارج إطار الاتفاقية: فقد أُعدت اتفاقية الذخائر العنقودية وصيغت وجرى التفاوض بشأنها ثم دخلت حيز النفاذ فترة طويلة قبل أن تتوصل الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية إلى آخر مشروع بروتوكول لرئيس فريق الخبراء الحكوميين. لذلك، لا تستقيم حجة أن عدم وجود توافق للآراء يمنع إحراز أي تقدم فيما يتعلق بنص مشروع بروتوكول سيُلحَق بالاتفاقية، على الأقل إذا كان من المفترض أن يكمِّل ذلك البروتوكول الجديد اتفاقية الذخائر العنقودية بدل أن يعكسها حرفياً.

١٨- وأضاف أن الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية لديها هدف مشترك يتمثل في الحد من الآثار الإنسانية للذخائر العنقودية مع مراعاة مختلف الدول على الصعيد العسكري والأمني. وبالتالي، يجوز التساؤل لماذا لا تلبي أحدث نسخة من مشروع البروتوكول كما صاغها رئيس فريق الخبراء الحكوميين هذا الهدف رغم أن ولاية الفريق تنص عليه. ويعود هذا دون شك إلى عدة أسباب، ولكن أهمها يتمثل في عدم وجود تصور مشترك للتوازن الذي ينبغي إقامته بين الاعتبارات العسكرية والاعتبارات الإنسانية. ولن يمكن التوصل إلى أي حل وسط ما لم يُحدَّد هذا التوازن.

١٩- ومضى يقول إنه ينبغي في الوقت الراهن أخذ الوقت للتفكير وبذل الجهد لسد الفجوة القائمة في المفاهيم الأساسية بين هذه الأطراف وتلك. فبالنسبة لبعض الأطراف المتعاقدة السامية، يوفر مشروع البروتوكول المقدم إلى المؤتمر الاستعراضي أفضل وسيلة للتوصل إلى حل توافقي. وبالنسبة لأطراف أخرى، ومنها كندا، لا يزال هذا المشروع أقل بكثير مما تنشده: وعلى وجه الخصوص، لا يحدد هذا النص آليات حظر مقبولة ومجدية وفورية، ولا يعالج بأي شكل مسألة الآثار التي قد تخلِّفها الذخائر العنقودية حالاً ومستقبلاً على نطاق واسع، كما لا يسوي مشكل افتقارها إلى الدقة والموثوقية - وكأنه في الواقع يجيز للدول مواصلة استعمال أسلحة يعلم الجميع أنها قد تلحق الضرر بالمدنيين أثناء استعمالها وبعده. وكثيرة هي الدول التي تعتقد أن هذا النص يفتقر إلى مقومات تحقيق توافق الآراء، ولا شك بالتالي في أنه يُستحسن ترك هذه المسألة جانباً وتركيز الجهود عِوض ذلك على التنفيذ الكامل للاتفاقية قيد الاستعراض والبروتوكولات الملحقة بها.

٢٠- ولفت ممثل كندا الانتباه إلى ورقة عمل أعدها بلده (CCW/GGE/2011-III/WP.4) عُرِضت فيها عدة عوامل قد ترغب الأطراف المتعاقدة السامية في أخذها بعين الاعتبار لدى التخطيط لاجتماعاتها المقبلة، وذلك لتحديد جدوى الاجتماعات وتفادي عقد ما لا داعي له منها. والوفد الكندي على استعداد لمواصلة بحث هذه الورقة مع جميع من يهمهم الأمر.

٢١- **السيد لوكيه** (إكوادور) قال إن إكوادور، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية الذخائر العنقودية، تؤيد الإعلان الذي قدمته كوستاريكا باسم عدد من الدول بشأن دواعي القلق التي يثيرها نص فريق الخبراء الحكوميين. وقد يشكل اعتماد بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية على أساس هذا النص سابقة تتمثل في أن صكاً جديداً من نصوص القانون الإنساني

الدولي يوفر مستوى من الحماية أدنى من الصك السابق، أي اتفاقية أوسلو. وهذه السابقة في القانون الإنساني الدولي غير مقبولة. فلا ينبغي أن يوضع ما أُنجِز في محفل دولي موضع التساؤل في محفل دولي آخر. ولا يجوز أن تتساوى في الأهمية الشواغل الاقتصادية التي أعربت عنها بعض الدول بخصوص معايير الحظر والقيود التي تخص مخزونات الذخائر العنقودية الموجودة بحوزتها حالياً والآثار الضارة لاستعمال تلك الذخائر على المدنيين. وأيّاً يكون الأمر، يلتزم الوفد الإكوادوري بأن يتعاون مع جميع الأطراف المتعاقدة السامية من أجل وضع بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية يساهم في حماية البشر. غير أن الوفد الإكوادوري يرى أن اتفاقية الذخائر العنقودية هي المعيار في هذا المجال، ما يجعل البروتوكول المتوخَّى بشأن الذخائر العنقودية مجرد تدبير مؤقت.

٢٢- وأضاف أن الوفد الإكوادوري يرى أيضاً أنه من الضروري زيادة ترشيد تكاليف إعداد التقارير المطلوبة بموجب اتفاقية الأسلحة التقليدية والبروتوكولات الملحقة بها، إذ لا تزال تكلفة هذه العملية مرتفعة جداً. وتشير إكوادور إلى أنها استفادت من برنامج الرعاية وتدعو إلى توسيعه وتعزيزه.

٢٣- **السيد سانغاري** (مالي) قال إنه ما من شيء سوى حظر استعمال الذخائر العنقودية أو تطويرها أو إنتاجها أو حيازتها بأي طريقة أو تخزينها أو حفظها أو نقلها والمساعدة أو التشجيع أو التحريض بأي طريقة كانت على ممارسة أي من هذه الأنشطة المحظورة، على غرار الحظر المنصوص عليه في اتفاقية الذخائر العنقودية، يمكن أن يسمح بوضع حد للمعاناة الإنسانية والقضاء على عوائق التنمية المتمثلة في عواقب استعمال الذخائر العنقودية. وترى مالي، التي وقعت وصدقت على اتفاقية الذخائر العنقودية، أن مشروع البروتوكول قيد النظر ضعيف وأن اعتماده سيؤدي إلى التقهقر في مكافحة الذخائر العنقودية.

٢٤- **السيد فالنثيا – مونيوز** (كولومبيا) ذكَّر بأن كولومبيا صدقت على المادة الأولى المعدلة من اتفاقية الأسلحة التقليدية وعلى البروتوكول الثاني المعدل الملحق بها. وقد قدمت التقارير المطلوبة بموجب المادة ١٣ من هذا البروتوكول. كما شاركت بنشاط في الاجتماعات المعقودة في إطار هذين الصكين. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تقوم بمراجعة دورية لقدرتها على توقيع البروتوكول الخامس. وتود أن تؤكد التزامها بالنظر في المسائل التي ذكرها الرئيس، وبخاصة تحقيق عالمية الاتفاقية والوفاء بالالتزامات والتفكير في أنواع الأسلحة التي لا تشملها الاتفاقية وبروتوكولاتها حتى الآن. وتؤيد كلياً الإعلان الذي قدمته سابقاً كوستاريكا باسم نحو ربع الدول الأطراف في الاتفاقية بشأن استنتاجات فريق الخبراء الحكوميين ومشروع البروتوكول المتعلق بالذخائر العنقودية الذي قدمه رئيس الفريق بصفة شخصية. وموقف كولومبيا من هذه المسألة معروف.

٢٥- **السيد نارتيه – ميسان** (توغو) أعاد تأكيد تأييد توغو الكامل للبيانين اللذين أدلى بهما من قبل كلّ من كوستاريكا والمفوضة السامية لحقوق الإنسان. ولقد دعمت الحكومة

التوغولية على الدوام كل مبادرة ترمي إلى نزع السلاح وتعزيز القانون الإنساني الدولي. وساهمت توغو بنشاط في عملية أوسلو ووقعت على اتفاقية الذخائر العنقودية. وتود أن تعرب عن قلقها البالغ بشأن بعض الأحكام الواردة في مشروع البروتوكول الحالي بشأن الذخائر العنقودية التي تخدم المصالح الاقتصادية والعسكرية وغيرها من المصالح عوض أن تحمي السكان المدنيين. وتدعو بالتالي الدول الأطراف إلى مواصلة جهودها من أجل تحقيق توافق للآراء يراعي على نحو أفضل مصلحة المدنيين.

٢٦- وأضاف أن الوفد التوغولي يرحب ببرنامج الرعاية الذي يسمح بمزيد مشاركة الدول النامية في الأعمال المتعلقة باتفاقية الأسلحة التقليدية ويتمنّى تعزيز هذا البرنامج.

٢٧- **السيد رافنكيلد** (الدانمرك) قال إن مؤتمر الاستعراض الحالي ينبغي أن يعمل من أجل تعزيز أهمية اتفاقية الأسلحة التقليدية بمنح الأولوية لمسائل توطيدها وتنفيذها وتحقيق عالميتها. وفيما يتعلق بمسألة الذخائر العنقودية، ذكّر ممثل الدانمرك بأن بلده من الدول الأربعين الأولى التي صدقت على اتفاقية أوسلو. وترى الدانمرك أن هذا الصك يشكل أحد الإنجازات الرئيسية في العقد الماضي في المجال الإنساني ولن تقبل أن يمحو هذا التقدم المحرز صك آخر يرسّخ معياراً أدنى. وفي هذا الصدد، تشاطر الدانمرك دواعي القلق التي أعربت عنها دول أخرى واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني بخصوص مشروع البروتوكول الإضافي المتعلق بالذخائر العنقودية بصيغته الحالية وبالتالي لا يمكنها دعم هذا المشروع. وترى الدانمرك أن اتفاقية الذخائر العنقودية تشكل المعيار والإطار المناسب لمعالجة العواقب الإنسانية لتلك الذخائر. وبالتالي، يُستحسن التركيز هنا على تدابير مؤقتة بشأن ما يوجد في العالم من مخزونات كبيرة للغاية من هذه الذخائر لا تشملها هذه الاتفاقية. غير أنه لا يجوز أن تتعدى المسألة تدابير مؤقتة تنضاف إليها. وينبغي إيجاد الحلول الطويلة الأجل في سياق اتفاقية الذخائر العنقودية. وبقدر ما أن معايير هذا الصك لن تتأثر بأي شكل من الأشكال، تود الدانمرك أن تفضي المفاوضات الجارية إلى توافق في الآراء بشأن صك في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية.

٢٨- **السيد كيلينبرغر** (اللجنة الدولية للصليب الأحمر (قال إن اللجنة الدولية تعرب عن امتنانها لعدد من الدول الرئيسية الحائزة للذخائر العنقودية لأخذها في الاعتبار العواقب الإنسانية الخطيرة لاستعمالها ولاستعدادها لاعتماد بعض التدابير التدريجية في هذا المجال.

٢٩- وأضاف أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر مقتنعة بأن المشاكل الإنسانية المرتبطة بالذخائر العنقودية تحظى بالمراعاة الشاملة والحكيمة في اتفاقية الذخائر العنقودية. غير أنها لم تتوقف عن دعم الأعمال الجارية في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، وذلك من منطلق اعتقادها أنه يمكن أن توضع قواعد خاصة بالدول التي ليست مستعدة في الوقت الحاضر للانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية، شريطة أن توفر تلك القواعد حلاً عاجلاً يكمِّل هذا الصك ولا يتعارض معه.

٣٠- ومضى يقول إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تدرك تماماً أن استعمال بعض الذخائر العنقودية، وهي الذخائر التي صُنعت قبل عام ١٩٨٠، سيكون محظوراً بموجب مشروع البروتوكول قيد النظر وأن هذه المسألة من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تدمير الذخائر المعنية. غير أن مشروع البروتوكول يسمح بمواصلة استعمال أي ذخائر عنقودية أُنتِجت بعد عام ١٩٨٠ خلال فترة تصل إلى اثنتي عشرة سنة بعد بدء نفاذه. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يجيز الاستعمال غير المحدود للذخائر العنقودية المنتجة بعد عام ١٩٨٠ التي تحتوي على جهاز سلامة واحد، رغم أنه من المعروف أن هذا النوع من الذخائر يعتريه الخلل في كثير من الأحيان. وأخيراً، قد يشجع مشروع البروتوكول الاستثمار على المدى الطويل في تطوير وصنع الذخائر العنقودية المزودة بجهاز واحد للسلامة رغم أنه لا تزال تحوم شكوك جدية بخصوص دقتها وموثوقيتها.

٣١- واستطرد قائلاً إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ترى أن الوقت المخصص لاستعراض تنفيذ البروتوكولات القائمة خلال الأعوام العشرة الماضية ليس كافياً بالنظر إلى أن جهود الدول انصبت بالأساس على التفاوض بشأن صكوك جديدة. غير أنه يمكن أن تخضع عدة جوانب من الاتفاقية لاستعراض معمق. وينطبق هذا بشكل خاص على آليات تنفيذ الالتزامات المترتبة على الاتفاقية على الصعيد الوطني. ويجوز أيضاً للمرء أن يتساءل إلى أي حد أنشأت الدول آليات للنظر في شرعية الأسلحة الجديدة التي تطورها أو تقتنيها. فهذه الآليات لازمة لتطبيق القواعد العامة للقانون الإنساني الدولي ومطلوبة بموجب المادة ٣٦ من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧. كما أن مستوى حماية المدنيين من آثار الأسلحة المُحرقة من بين المسائل التي ينبغي بحثها. إن استخدام أسلحة من هذا القبيل في الماضي في مناطق ذات كثافة سكانية عالية يدل على الأخطار التي يتعرض لها المدنيون وبالتالي ضرورة بحث المسألة بمزيد من الإسهاب. وختاماً، تجدر الإشارة إلى ضرورة التنفيذ الشامل لما يتصل بالتسجيل من أحكام البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب. إن جدوى البروتوكول مرهونة في واقع الأمر بتنفيذ هذه الأحكام. غير أنه ليس من المؤكد دائماً أن الدول الأطراف كلها قادرة على الوفاء بمسؤولياتها في هذا المجال. لذلك، تحث اللجنة الدولية للصليب الأحمر الوفود على القيام باستعراض شامل لجميع جوانب الاتفاقية.

٣٢- **السيد هوسي** (مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام لأغراض إنسانية) قال إن المركز يدعم السياسات والمبادرات الرامية إلى تخليص العالم من آفة الألغام اقتناعاً منه بأنه ينبغي أن يتسنى للجميع العيش في بيئة آمنة ومواتية للتنمية. وتساهم مكافحة الألغام بشكل ملموس وإلى حد كبير في تقليص مستوى العنف المسلح وفي تعزيز السلم.

٣٣- وأضاف أن رسالة مركز جنيف الدولي تتمثل في العمل كمركز امتياز في مجال إزالة الألغام ومساعدة الدول الأطراف في تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية

الذخائر العنقودية وغيرهما من صكوك القانون الدولي ذات الصلة. ويدعم الأعمال التي تجري في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية بإسداء المشورة القائمة على آراء الخبراء وبتقديم عروض بشأن مختلف المواضيع خلال اجتماعات الخبراء التي تُعقَد بموجب البروتوكول الخامس والبروتوكول الثاني المعدل وبتحرير منشورات من قبيل دليل إزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، يدير المركز برنامج رعاية الاتفاقية الذي أنشئ بموجب قرار من المؤتمر الاستعراضي الثالث.

٣٤- ومضى يقول إن عمل المركز سيرتكز في السنوات القادمة على محورين رئيسيين. فمن جهة، ووفقاً للقرار المتخذ في المؤتمر الخامس للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس، سيتوخى عمل المركز مواصلة استكشاف الأساليب الملموسة المناسبة لتعزيز فعالية برامج إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، وذلك بناءً على المناقشات التي أجريت سابقاً بشأن تحديد الأولويات والإدارة الجيدة. وينبغي في الواقع أن تقوم أنشطة إزالة الألغام على بيانات موثوق بها لكي تكون فعالة، ومن ثمة تنبع أهمية حسن إدارة المعلومات. ومن جهة أخرى، ستُعار أهمية خاصة لمسألة إدارة مخزونات الذخائر وتدميرها. وفائض مخزونات الأسلحة التقليدية والذخائر المتقادمة وغير المستقرة يشكل خطراً مزدوجاً يتمثل في الانتشار غير المشروع والانفجار العرضي ومن شأنه أن يؤدي إلى كوارث إنسانية وأن يزعزع استقرار بلد ما أو منطقة برمتها. وبالتالي، سيعمل مركز جنيف الدولي على وضع استراتيجية منسقة قائمة على تعزيز القدرات المحلية وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة ترمي إلى ضمان أمن مخزونات الذخائر التي تحظرها الاتفاقيات الدولية والذخائر الزائدة عن الحاجة ولتدمير تلك الذخائر.

٣٥- **السيد غوز** (هيئة التحالف من أجل مكافحة الذخائر العنقودية) قال إنه لا يُعقَل في رأيه اعتماد مشروع البروتوكول قيد النظر، الذي يشكل ثمرة أكثر من عشر سنوات من المفاوضات في إطار الاتفاقية، وذلك بحجة أن اعتماده سيضر أكثر مما سينفع على الصعيد الإنساني. فمن شأن هذا المشروع أن يسمح بزيادة استعمال الذخائر العنقودية المعروفة بكونها مصدر معاناة غير مقبولة للمدنيين، فضلاً عن أنه سيؤدي على ما يبدو إلى زيادة عدد الضحايا من المدنيين وسيساهم في تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

٣٦- وقال إن البروتوكول المطروح للاعتماد، فضلاً عن أن أكثرية الأرقام التي قدمها من يروجون لمشروعه اعتباطية ولا أساس لها، يجيز بشكل صريح للدول الأطراف مواصلة استعمال معظم المخزونات العالمية الحالية من الذخائر العنقودية. إن هدفه هو حظر الذخائر المنتجة قبل عام ١٩٨٠، التي بلغت على أية حال نهاية مدة حياتها، وهو ما معناه أنه يجيز استعمال جميع الذخائر التي يقل عمرها عن ثلاثين سنة، وهي ليست على الإطلاق أكثر أمناً، وتشكل الجزء الأكبر من مخزونات بلدان من قبيل الاتحاد الروسي والصين والهند وباكستان

وإسرائيل وجمهورية كوريا. ولن يكون بالتالي لهذا الحظر أي تأثير على الصعيد الميداني فيما يتعلق بحماية المدنيين.

٣٧- وأضاف أن هذا البروتوكول، خلافاً للحجج المقدمة، لن يكون كذلك الوسيلة الوحيدة لفرض قواعد ملزمة على كبار منتجي الذخائر العنقودية ومستعمليها وحائزيها، لا سيما وأن تلك القواعد غير كافية وهي في غاية التعقيد. ولعل الدليل على ذلك أن بعضها، وبخاصة ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا، قد انضمت إلى اتفاقية الذخائر العنقودية. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، سيكون هذا البروتوكول أقل صرامة بكثير من قانونها الوطني الساري المفعول في الوقت الراهن. إن الحجج التقنية والإنسانية الداعمة للاستثناءات المنصوص عليها فيما يتعلق بالذخائر العنقودية المجهزة بنظام للسلامة أو التي تقل نسبة الخلل فيها عن ١ في المائة قد تم دحضها خلال المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد اتفاقية أوسلو التي تضم ثلثي الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية.

٣٨- ومضى يقول إنه، وبصرف النظر عن الطوارئ العسكرية والسياسية - الاستراتيجية، يستحيل فهم الداعي للفترة الانتقالية المنصوص عليها والتي قد تصل إلى اثنتي عشرة سنة بعد بدء نفاذ البروتوكول، وذلك بالنظر إلى الطابع الملِحّ للوضع الإنساني. واعتماد مشروع البروتوكول المتعلق بالذخائر العنقودية، بصيغته الحالية، سوف لن يؤدي إلا إلى إدامة المشكل الإنساني الناجم عن تلك الذخائر، على خلاف اتفاقية الذخائر العنقودية التي تنص على حظرها بشكل شامل، وسيرسي سابقة مؤسفة تتمثل في تسجيل تراجع في القانون الإنساني الدولي.

٣٩- وقال إن المفاوضات في المرحلة الراهنة تتسم بالجمود، ومشروع البروتوكول لا يحظى على الإطلاق بتوافق الآراء ولا تزال تسود خلافات كبيرة. وفي هذا الصدد، تلفت هيئة التحالف من أجل مكافحة الذخائر العنقودية انتباه الوفود إلى أن أنظار العالم مسلطة على وقائع المؤتمر الاستعراضي الرابع حيث أن العريضة التي أطلقتها على شبكة الإنترنت جمعية "Avaaz" العالمية منذ بضعة أيام، والتي تحث الدول على عدم اعتماد البروتوكول، تضم بالفعل أكثر من نصف مليون توقيع. لقد آن الأوان إذن لكي يعود إلى الواقع: إن الذخائر العنقودية محظورة بالفعل. وتتوسل إليه هيئة التحالف ألا يرجع إلى الوراء.

٤٠- **السيدة باداش** (هيئة مناصري الحظر) قالت إن الحكومات مجتمعة الآن للتفاوض بشأن ما هو مقبول أو غير مقبول فيما يتعلق بالذخائر العنقودية. وتساءلت كيف يُعقل قبول إجازة استعمال سلاح لا يميز بين الأهداف المدنية والعسكرية ويترك كمّاً كبيراً من المخلفات غير المنفجرة عقوداً بعد انتهاء النزاعات. وتساءلت عما إذا كان مقبولاً أن يموت أحمد، ابن رائد، في أحضان والده يوم عيد ميلاده الخامس لأنه كان ببساطة يلعب بشيء برّاق تبين أنه من مخلفات الذخائر العنقودية في جنوب لبنان، وعما إذا كان مقبولاً أن يفقد تومي ذراعه بسبب انفجار قطعة من الذخائر العنقودية بينما كان يجمع وهو طفل الخيزران لأسرته في

إحدى قرى جمهورية لاو. وأوضحت أن رائد وتومي وهي نفسها ينتمون إلى مجموعة من الأشخاص الذين عانوا خسارة بسبب الذخائر العنقودية والذين يُسمِعون حالياً صوتهم داخل الفريق العالمي لمناصري الحظر الذي تدعمه المنظمة الدولية للمعوقين.

٤١- واستحضرت السيدة باداش ذكرى ابنها، ترافيس، الذي كان من أفراد البحرية الأمريكية وقد قُتِل وهو يؤدي مهمة لإزالة الألغام بصاروخ من طراز M-26، وهو من الأسلحة التي تحظرها اتفاقية الذخائر العنقودية التي تشكل الإطار المرجعي الأسمى في مجال القانون الإنساني الدولي، حسب تصريحات المشاركين في المؤتمر الاستعراضي الرابع. من الصعب إذن قبول الموقف المتناقض لبلدان من بينها ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا، تباشر حالياً باسم المبادئ الإنسانية تدمير مخزوناتها من صواريخ M-26، ولكنها في نفس الوقت تعطي الضوء الأخضر، في إطار المفاوضات بشأن بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية، لاستعمال هذا النوع من الأسلحة في المستقبل من قبل بلدان أخرى ترفض أن تعترف بكل بساطة بأنها غير مقبولة.

٤٢- وذكَّرت السيدة باداش بأن المفاوضات بشأن بروتوكول جديد خاص بالذخائر العنقودية بدأت منذ أربع سنوات بالتحديد لتسوية المشكل الإنساني الملحِّ الذي تتسبب فيه هذه الأسلحة ولإنهاء المعاناة غير المقبولة التي تحدِثها. وخلال الأسبوعين القادمين، سيؤكد البعض، بدعوى التوافق، أن الرغبة في الحظر الشامل للذخائر العنقودية في إطار الاتفاقية قيد الاستعراض ليس مسألة بنّاءة على الإطلاق؛ وسيشددون على اعتبارات تقنية من قبيل آليات التدمير الذاتي وضعف نسب الخلل لتبرير مواصلة استعمال هذه الأسلحة، وسيدافعون أيضاً عن تاريخ عام ١٩٨٠ الاعتباطي وعن الفترة الانتقالية التي تبلغ مدتها اثنتي عشرة سنة. إنه من الصعب أن يفهم المرء كيف يمكن أن يكون بنّاءً هذا النهج المتمثل في إيراث مجتمع ما، عقب نزاع مسلح، العبء الاقتصادي والإنساني الذي تشكله المتفجرات من مخلفات الحرب. إن حياة البشر لا تقبل بالحلول الوسطى إطلاقاً. وناشدت السيدة باداش المشاركين ألا يتنازلوا في هذه المسألة وأن يتشبثوا بالإطار المرجعي الأسمى المتمثل في اتفاقية الذخائر العنقودية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.